Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع/التحديد/ مرحلة وضع المفاهيم (وثيقة معلومات البرنامج)

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 21 سبتمبر/أيلول 2021 | تقرير رقم: PIDC236919

الإفصاح للجمهور العام

Public Disclosure Authorized

معلومات أساسية

أ- بيانات المشروع الأساسية

الرقم التعريفي للمشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد)	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية	اسم المشروع
P175694		متوسطة	مشروع دعم التعليم العالي
المنطقة	**البلد**	**تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج**	**التاريخ التقديري للموافقة**
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	العراق	21 سبتمبر/ أيلول 2021	30 – نوفمبر/ تشرين الثاني –2021
أداة التمويل	**المقترض/المقترضون**	**الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ**	
تمويل مشروع استثماري	وزارة المالية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

ملخص

التكلفة الكلية للمشروع	5.00
مجموع التمويل	5.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي

الصناديق الاستئمانية	5.00
الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار العراق	5.00

ب- المقدمة والسياق العام

السياق العام للعراق

يقف العراق عند مفترق طرق، إذ يواجه قدرا متزايدا من عدم الاستقرار السياسي والانقسامات، ومخاطر جيوسياسية، وضعفا في أوضاع المالية العامة، وإرثا من الاقتصاد الذي تقوده الدولة، وضعف القطاع الخاص، وتنامي الاضطرابات الاجتماعية، وتعمق الانقسام بين الدولة والمواطنين.إن تأثير أزمة فيروس كورونا والتقلبات في أسعار النفط يفاقمان أوضاع الهشاشة السائدة في العراق. ويمكن أن تؤدي المخاطر المناخية المتنامية إلى زيادة تفاقم الوضع غير المستقر في العراق، إذا لم يتم التخفيف من حدتها. وقد يؤدي اجتماع هذه التحديات إلى أزمة اقتصادية ودوامة جديدة من العنف والصراع – أو توفر، إذا تمت إدارتها بشكل استباقي، فرصة لإعادة ترتيب

أولويات الحكومة بصورة جوهرية، وتطبيق الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، ومعالجة القضايا الهيكلية العميقة التي تقف عقبة أمام التقدم في العراق. (*البنك الدولي: "إطار الشراكة مع جمهورية العراق للسنوات المالية 2022-2026"، 2021*)

وتعد تنمية رأس المال البشري أمرا حتميا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق. لكن تدهور نتائج رأس المال البشري يبعث على القلق. ووفقا لمؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري يحتل العراق المرتبة قبل الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أعلى قليلا من اليمن). ويُتوقَّع أن تبلغ إنتاجية الطفل المولود في العراق اليوم، في المتوسط، 41% فقط من إمكانياته عندما يكبر. ويُعزى الأداء الضعيف للعراق على مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى ضعف نواتج التعليم المحسوبة في هذا المؤشر. إن نتيجة التعليم المعدلة للسنوات الدراسية في العراق هي أربع سنوات تقريبا فقط ومن المتوقع أن يستكمل الطفل العراقي 6.9 سنة من الدراسة في المتوسط (*https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital*). وتغذي أزمة فقر التعلم هذه أزمة رأس المال البشري. ويهدد الافتقار إلى قوة عمل منتجة تتمتع بالمعرفة والمهارات الكافية نمو الاقتصاد العراقي وتنوعه في المستقبل.

ومن بين الأسباب التي تقف وراء ارتفاع البطالة بين الشباب المستويات المنخفضة لتنمية رأس المال البشري، إلى جانب تشبع القطاع العام بالعمالة، وضعف القطاع الخاص فضلا عن صعوبة الحصول على فرص لاكتساب المهارات ذات الصلة بالوظائف والعثور على عمل. وحوالي 20% من سكان العراق (40 مليون نسمة في عام 2020) تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما. ويبلغ معدل البطالة في هذه الفئة العمرية مستويات مرتفعة مثيرة للقلق- أكثر من 25%- وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2019 (*https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS*)، والتي كانت سببا رئيسيا لاندلاع الاحتجاجات في أنحاء البلاد قبل جائحة كورونا. ويزيد هذا المستوى على المتوسطات السائدة البالغة (22%) في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقلصت الأزمة المالية التي يعاني منها العراق عدد فرص العمل المتاحة في القطاع العام، بينما لا يزال القطاع الخاص في مرحلة مبكرة من التطوير. وتشتد المنافسة على الوظائف القليلة المتاحة في القطاع الخاص.

وعلى الرغم من الفرص الضائعة يتمتع العراق بإمكانات غير مستغلة. وكما هو موضح في إطار الشراكة، يمكن أن يزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العراق بنسبة تصل إلى 60٪، إذا كانت مستويات مشاركة القطاع الخاص، والاستثمار، ورأس المال البشري، والإنتاجية مشابهة لما هي عليه في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل في شريحة دخل قابلة للمقارنة. ومن شأن زيادة معدل المشاركة في الأيدي العاملة بالعراق مقارنة بمتوسط الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل أن تؤدي وحدها إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 31%. كما أن رفع معدل الاستثمار ومهارات قوة العمل سيعزز كل منهما إجمالي الناتج المحلي بنسبة 13٪. وقد تعود صادرات العراق التاريخية الأكثر تنوعا إلى سابق عهدها إذا ما توفرت الظروف المناسبة، بما في ذلك عودة الأمن. ولكن لتحقيق هذه النتائج والاستفادة من إمكانات النمو، هناك حاجة ملحة إلى استثمارات في رأس المال البشري وإصلاح قطاع التعليم.

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

السياق القطاعي والمؤسسي

شهد التعليم العالي في العراق توسعا سريعا في السنوات القليلة الماضية، لكن نسبة الالتحاق به لا تزال منخفضة مقارنة ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلال العام الدراسي 2018/2017، كان هناك 44 جامعة في العراق (35 جامعة حكومية، و9 جامعات خاصة) تضم 180290 طالبا. وتمثل هذه الزيادة 26% في عدد الجامعات و42% في عدد الطلاب المقبولين مقارنة بالعام الدراسي 2015/2014. في حين أن أغلب الجامعات الجديدة هي جامعات خاصة (7 جامعات)، التحقت نسبة كبيرة (74%) من الزيادة في الطلاب في الواقع

بالجامعات العامة القائمة خلال الفترة نفسها. وبلغ عدد الطلاب المسجلين في الجامعات الحكومية 50% و31% و18% على التوالي من إجمالي عدد الطلاب المسجلين في التخصصات العلمية والإنسانية والفنية وعددهم 467411 طالبا في عام 2018/2017. وزاد معدل الالتحاق بالتخصصات العلمية وحدها 39% خلال فترة السنوات الأربع هذه (كانت الزيادة في الالتحاق بالتخصصات الفنية 36% في حين شهدت التخصصات الإنسانية زيادة متواضعة جدا بلغت 3%). وحتى مع هذا التوسع، لا يتجاوز معدل الالتحاق الإجمالي في العراق 19%، وهو ما يقل كثيرا عن البلدان الأخرى في المنطقة، على سبيل المثال، مقارنة بتونس (32%)، والأردن (34%)، والمغرب (39%)، وفلسطين (43%)، والجزائر (51%)، والمتوسطات في العالم العربي (33%)، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (41%).

وقد شكل الطلب المتزايد على التعليم العالي ضغطا هائلا على موارد نظام التعليم العالي العام. ويتناقض المستوى الحالي المتدني تاريخيا للاستثمارات العامة في القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم وإنفاقه بكثافة على الأجور والمرتبات، تناقضا صارخا مع الاحتياجات الكبيرة في هذه القطاعات. ورغم أن إجمالي الالتحاق بالجامعات الحكومية ارتفع بنسبة 25%، تراجع الإنفاق على التعليم العالي كنسبة مئوية من إجمالي إنفاق الميزانية العامة في السنوات القليلة الماضية، من 3% في عام 2016 إلى 2.1% في 2019، وهو ما قد يؤثر سلبا على نواتج النظام التعليمي مثل الجودة (*البنك الدولي: "استعراض الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في العراق"، 2020*). وفي الوقت الذي يتزايد فيه عدد أعضاء هيئة التدريس، يستمر النقص في من يستوفون منهم المؤهلات المطلوبة، خاصة في المؤسسات المنشأة حديثا. وفي الوقت الحالي، فإن 9% فقط من أعضاء هيئات التدريس ضمن صفوف الفئة المهنية في جميع الجامعات (*وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: "الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق " (مسودة)، 2020*). وهناك حاجة كبيرة للارتقاء بمهارات أعضاء هيئات التدريس وتزويدهم بأحدث المعارف في مجال المناهج وأصول التدريس الحديثة، لا سيما في تطبيق التكنولوجيا الرقمية وإدماجها في التعليم والتعلم، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات.

وتعد البطالة والتعطل عن العمل بين خريجي الجامعات في سوق العمل مدعاة للقلق البالغ لدى الحكومة ومؤسسات التعليم العالي في العراق. وعلى الرغم من عدم توافر بيانات عن معدل البطالة بين خريجي الجامعات بسبب عدم وجود آلية لتتبع الخريجين في البلاد، فهناك تكهنات بأنه يعادل بشكل أو بآخر (إن لم يكن أعلى) معدل البطالة بين الشباب في العراق والذي يزيد على 25%. ويتفاقم التحدي المتمثل في توظيف الخريجين أيضا نتيجة التفاوت بين المعروض من المهارات والطلب عليها في سوق العمل، على سبيل المثال، حصل نحو 40% من الخريجين في عام 2018 على شهادات في العلوم الإنسانية مقابل 10% فقط في التخصصات الفنية. ولم تعد بعض التخصصات التي تُدرس حاليا مطلوبة في سوق العمل. ويعجز قطاع التعليم العالي في العراق عن مواكبة التوجهات العالمية وتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والمحلي.وتعد بطالة خريجي الجامعات إهدارا للمواهب وتبديدا لقدرات نظام التعليم العالي الذي يعاني من شح الموارد بالفعل. ولا يمكن للعراق أن يتحمل تكلفة أي منهما في ظل جهود إعادة الإعمار والتنمية التي تمس الحاجة إليهما في فترة ما بعد الصراع.

وساهمت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في إطالة أمد إغلاق مؤسسات التعليم العالي الذي نجم عن الأحداث الاجتماعية والسياسية التي وقعت في العراق في الآونة الأخيرة. وفي مواجهة ذلك أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمات باستخدام التعلم من بُعد لتدريس جزء من مناهج التعليم العالي. وتفيد تقارير بأن حوالي 35% من المقررات الدراسية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي قد تم تدريسها واستكمالها عبر الإنترنت خلال عام 2020، كما تلقى نحو 9250 من أعضاء هيئة التدريس تدريبا على كيفية التدريس عبر الإنترنت باستخدام المنصات التي تقدمها وسائل التواصل الاجتماعي، مثل

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

جوجل كلاسروم، وتليجرام، ويوتيوب، ومودل. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يتم الوصول إلى عدد كبير من الطلاب عن طريق التعليم من بُعد، ولا يزال كثير من مؤسسات التعليم العالي يعاني في إجراء الامتحانات وتدريس مقررات محددة يصعب تعليمها على الإنترنت بشكل فعال. وقد جعلت بعض الإجراءات الصحية التي فرضتها الجائحة، مثل الإغلاق والتباعد الاجتماعي، فرص التدريب العملي المحدودة أصلا شبه مستحيلة، مما فاقم من تحدي عدم توافق المهارات الذي يواجه أصحاب المؤهلات الجامعية.

[1] لا تتوفر بيانات عن الطالبات خلال هذه الفترة، غير أن المرويات غير المثبتة تشير إلى أن عدد الملتحقات بالتعليم العالي انخفض على نحو طفيف في السنوات القليلة المنصرمة.

العلاقة بإطار الشراكة القطرية

لا يتفق المشروع المقترح مع أولويات التنمية الوطنية المبينة في "ورقة إستراتيجية" الحكومة– خلية الطوارئ للإصلاحات المالية (أكتوبر/ تشرين الأول 2020) (الركيزة 2، مجالات الأولوية 2–6، التنمية والإستراتيجيات البشرية، حيث يتم تحديد "المهارات المطلوبة لتحسين التعلم وقابلية التوظيف" و"تحسين الكفاءة والإنصاف في حوكمة التعليم والإنفاق عليه" كمجالات رئيسية للإصلاح) فحسب، ***بل يتماشى أيضا مع إطار الشراكة الذي وضعه البنك الدولي بشأن العراق خلال السنوات المالية 2021-2025*** *(أكتوبر/ تشرين الأول 2020)* (الركيزة 2 ، الهدف2–2 من أهداف الشراكة القطرية– "تحسين المهارات والفرص الاقتصادية للشباب والنساء" حيث تتضمن مجموعة أنشطة البنك الدولي المختارة مساندة برامج المهارات بالشراكة مع القطاع الخاص لمعالجة الفجوات في المهارات وعدم توافقها مع متطلبات السوق).

ج- الهدف الإنمائي للمشروع

الهدف الإنمائي المقترح

تطوير القدرات المؤسسية بغية تحسين قابلية توظيف طلاب الجامعات في المجالات ذات الأولوية للتنمية الوطنية.

النتائج الرئيسية

على الرغم من أن الأمر يحتاج إلى مزيد من المناقشات والتوافق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أثناء مرحلة الإعداد، فيما يلي سلسلة نتائج مقترحة للمشروع المقترح:

	المساعدة الفنية	الأنشطة	المُخرجات	النتائج المرحلية	النتائج (الهدف الإنمائي للمشروع)
تستند إلى الأنشطة: القدرات	إدارة مراكز التميز، والشراكات الدولية، وضمان الجودة	وضع (أو تحديث) برامج جديدة، ومناهج جديدة،	إطلاق (أو تحسين) برامج جديدة، و	تطوير القدرات المؤسسية من خلال	تطوير بناء

المؤسسات	ونظام الاعتماد ○ تعزيز أنظمة معلومات الإدارة من خلال التتبع التدريجي ○ العمل التحليلي لدعم اتخاذ القرارات والإجراءات التدخلية القائمة على الأدلة والشواهد	مقررات ستلبي احتياجات الموارد البشرية للمجالات الوطنية الثلاثة ذات الأولوية – الزراعة، والصحة، والطاقة المتجددة	دورات تدريبية تلبي احتياجات سوق العمل في القطاعات الوطنية ذات الأولوية	إقامة مراكز تميز في المجالات التخصصية تلبي احتياجات أولويات التنمية الوطنية من الموارد البشرية	القدرة على تحسين قابلية توظيف طلاب الجامعات في المجالات ذات الأولوية للتنمية الوطنية
		بناء القدرات على التميز في التدريس والبحث من خلال النهوض بمستوى هيئة التدريس في كل من المناهج وأصول التدريس الحديثة (دمج التكنولوجيا الرقمية في التدريس والتعلم) والتجهيزات الأساسية	رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس في مجالي التدريس والبحث في ثلاثة مراكز تميز		
		إقامة شراكات مع المؤسسات الدولية/المحلية والقطاع الخاص من أجل تحسين الجودة والملاءمة Ð	الشراكات مع الشركات الخاصة والمؤسسات الدولية من خلال توقيع مذكرات تفاهم		
		تجريب نظام لتتبع الخريجين لرصد استجابة/توقعات سوق العمل للبرامج/عروض التدريب التي توفرها مؤسسات التعليم العالي وكفاءات ومهارات خريجيها	تم تجريب آليات لتتبع الخريجين وجمع ملاحظات السوق لتحسين البرامج		
		وضع آليات لضمان الجودة والاستدامة لمراكز التميز المنشأة حديثا	آليات ضمان الجودة والاستدامة لثلاثة مراكز تميز قائمة		

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

	○ وضع بروتوكولات للصندوق التنافسي والإطار المؤسسي ○ دعم مؤسسات التعليم العالي لتحسين مقترحاتها المختارة للصندوق التنافسي ووضع خطط تنفيذ واقعية	وضع، واختيار، وتنفيذ ورصد المقترحات المقدمة من مؤسسات التعليم العالي لإقامة شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتحسين البرامج والتدريب على اكتساب المهارات المهمة لطلابها من خلال صندوق تنافسي تجريبي	تجريب صندوق تنافسي ومقترحاته المختارة الخمسة أو الستة التي نُفذت بنجاح	تعزيز علاقات الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتحسين قابلية توظيف الخريجين	
		إقامة إطار مؤسسي للصندوق التنافسي	صندوق تنافسي وضع إطار مؤسسي ودليل تشغيلي للصندوق التنافسي القائم		

يمكن أن تكون هناك بعض المؤشرات المحتملة لقياس التقدم المحرز في التنفيذ وتحقيق الهدف الإنمائي للمشروع:

- عدد البرامج/المقررات (جديدة أو محدثة) التي بدأت في المجالات ذات الأولوية للتنمية الوطنية
- عدد الشراكات القائمة (مع الشركات الخاصة والمؤسسات الدولية) المنشأة بموجب مذكرة تفاهم موقعة
- عدد أعضاء هيئة التدريس الذين تم تحسين مستواهم في التدريس والبحث (% من الإناث)
- عدد المقترحات المختارة من الصندوق التنافسي التي تم تنفيذها بنجاح
- الإطار المؤسسي للصندوق التنافسي والبروتوكولات التشغيلية المعتمدة
- عدد الطلاب المستفيدين من الإجراءات التدخلية المذكورة أعلاه (% للإناث)
- تجريب نظام لتتبع توظيف الخريجين
- آلية لضمان الجودة بما في ذلك التطوير المعتمد لثلاثة من مراكز التميز
- خطة استدامة لمراكز التميز الثلاثة بعد تطويرها

ملاحظة: ستستند معظم مؤشرات المشروع المقترح إلى المدخلات، نظرا لمحدودية حجم المنحة ومدتها.

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

د- الوصف الأولي

الأنشطة/ المكونات

يشمل المشروع ثلاثة مكونات (ستتم مناقشة بعض الأنشطة بمزيد من التفصيل وتحديدها مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أثناء الإعداد):

المكوِّن 1: تطوير القدرات المؤسسية في المجالات التخصصية التي تدعم القطاعات ذات الأولوية في مجال التنمية الوطنية (المخصصات المقترحة ثلاثة ملايين دولار)

من بين أسباب التباين بين المهارات ومتطلبات سوق العمل الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات في العراق تدني جودة البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل. وفي حين أن سوق العمل مشبعة بخريجي البرامج التقليدية (مثل العلوم الإنسانية)، يصعب العثور على خريجين يتمتعون بمهارات في المجالات التخصصية التي يمكن أن تلبي احتياجات القطاعات ذات الأولوية للتنمية الوطنية. وتخطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بعد الاستفادة من الخبرات الدولية (مثل مراكز التميز الأفريقية) وبعد التشاور مع وزارة التخطيط والوزارات الأخرى المعنية، لمعالجة هذه المسألة عن طريق تجريب مفهوم مركز التميز في ثلاثة مجالات ذات أولوية للتنمية الوطنية هي الزراعة والصحة والطاقة المتجددة. وبالتالي سيساند المشروع المقترح جهود الوزارة لإقامة مركز للتميز في كل من المجالات الثلاثة ذات الأولوية. وعلى الرغم من أن المشروع لن يكون قادرا على تمويل إنشاء مراكز التميز بالكامل بسبب تمويله المحدود، فسيركز أكثر على بعض الجوانب المهمة لمراكز التميز (انظر أدناه) مع الأخذ بالممارسات الدولية الجيدة وتطبيقها، وتقديم المساندة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذه المراكز لبناء أساس متين يمكنها من تعبئة موارد إضافية لمزيد من التطوير.

وعلى نحو أكثر تحديدا، يعتزم المشروع المقترح دعم الأنشطة التالية لإنشاء مراكز التميز المقترحة: (1) إعداد وإطلاق برامج جديدة، ومناهج دراسية ومقررات جديدة (أو تحديث البرامج والمناهج القائمة ذات الصلة) تخدم احتياجات الموارد البشرية للمجالات الثلاثة ذات الأولوية الوطنية؛ (2) بناء القدرات من أجل التميز في مجالي التعليم والبحث عن طريق رفع مستوى هيئة التدريس في كل من المناهج وأصول التدريس الحديثة (إدماج التكنولوجيا الرقمية في التدريس والتعلم) وتحسين التجهيزات الأساسية؛ (3) إقامة شراكات مع المؤسسات الدولية والقطاع الخاص لتحسين الجودة والملاءمة؛ (4) تجريب نظام لتتبع الخريجين لرصد استجابة سوق العمل وتوقعاتها من عروض التدريب ومهارات الخريجين؛ (5) وضع آليات لضمان الجودة والاستدامة في مراكز التميز.

وقد عينت وزارة التعليم العالي جامعة بغداد- وهي مؤسسة عامة رائدة في التعليم العالي في البلاد (الجامعة رقم 1 في العراق بناء على التصنيفات الدولية)- لتنفيذ هذا المكون، وتعمل حاليا مع الجامعة بالتشاور مع الوزارات التنفيذية ذات الصلة على تحديد تخصص في كل مجال من المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي يجب على مراكز التميز التركيز عليها.

المكوِّن 2: تعزيز القدرات المؤسسية والشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتحسين قابلية توظيف الخريجين (المخصصات المقترحة 1.5 مليون دولار)

إلى جانب الاقتصاد الأقل تنوعا وفرص العمل المحدودة، يواجه كثيرون من خريجي الجامعات صعوبة في العثور على وظيفة نظرا لأن مهاراتهم لا تناسب ما يبحث عنه أرباب الأعمال. وتتطلب معالجة هذه المسألة بذل جهود على الصعيدين المؤسسي والفردي، ولكن لا يمكن لأي منها تحقيق نتائج مرضية دون إشراك القطاع الخاص والتعلم من الممارسات الجيدة في أماكن أخرى. ويعتزم المشروع المقترح مساندة

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

وزارة التعليم العالي في وضع آلية حوافز من خلال صندوق تنافسي لتعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية، وتسليح الطلاب بمهارات القرن الحادي والعشرين والمهارات ذات الصلة بالسوق مثل المهارات الرقمية المطلوبة للوظائف في المستقبل. ومن المتوقع أيضا تعزيز القدرات المؤسسية عن طريق الصندوق التنافسي التجريبي (انظر أدناه) وتحسين الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بين دوائر الأعمال من خلال شراكاتها القائمة مع مؤسسات التعليم العالي.

ويمكن إيجاز الأنشطة التي يساندها المشروع المقترح في إطار هذا المكون في مجالين رئيسيين:

1 تطوير واختيار وتنفيذ المقترحات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لإقامة شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية بغية تحسين البرامج والتدريب على المهارات لطلابها من خلال صندوق تنافسي تجريبي. وسيمول المشروع المقترح 5–6 مقترحات تُختار من خلال عملية تتسم بالشفافية والموضوعية يحددهاالصندوق. ومن المتوقع أن تركز هذه المقترحات على وضع برامج قصيرة الأجل لتلبية احتياجات السوق مع الشركاء من القطاع الخاص. على سبيل المثال، هناك عدد كبير من خريجي كليات الهندسة ولكنهم قد يحتاجون إلى تدريب إضافي على المهارات التي يمكن أن تعزز فرص حصولهم على وظيفة. كما يمكن أن يكون الاقتراح هو تعزيز مراكز التطوير الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي من أجل زيادة فاعلية التدريب الذي يؤهل للحصول على وظيفة والخدمات الوظيفية بمشاركة أرباب العمل المحليين. وقد تركز بعض المقترحات على الاستجابة لتداعيات جائحة كورونا من خلال تحسين التدريب عبر الإنترنت والمهارات الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تشجيع الشراكات مع الجامعات والمنظمات الدولية من أجل بذل الجهود الرامية إلى تدويل التعليم العالي.
2 وضع إطار عمل مؤسسي للصندوق التنافسي. وبما أن هذه التجربة هي الأولى لصندوق تنافسي بالنسبة لكل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي، فيجب النظر بعناية في تطبيق الممارسة الدولية الجيدة للصناديق التنافسية في السياق العراقي وتوحيدها من أجل تحقيق الشفافية، بدءا من الدعوة إلى تقديم المقترحات إلى كتابتها وتقديمها، وانتهاء بمعايير التقييم وعملية الاختيار، ورصد تنفيذ مقترحات مختارة. وسيقدم المشروع المقترح مساعدة فنية إلى وزارة التعليم العالي في وضع إطار عمل مؤسسي ودليل تشغيلي من أجل توجيه اعتماد وتنفيذ صندوق تنافسي في قطاع التعليم العالي. كما سيوفر التدريب لمؤسسات التعليم العالي بشأن كتابة المقترحات وإعداد خطط التنفيذ من أجل تحقيق النتائج المتفق عليها. وسيُستخدم الصندوق التنافسي التجريبي الذي يدعمه المشروع المقترح لتحسين هذه الممارسات وبناء القدرة المؤسسية لكل من وزارة التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك جمع البيانات وإدارة المعلومات، في كل مرحلة من مراحل اعتماد الصندوق

ويستند هذا المكون إلى العمل السابق لبناء القدرات في مجال الصناديق التنافسية الذي يموله شركاء التنمية. ومن بين الأنشطة المُنجزة في هذه المرحلة، بالتعاون الوثيق مع وزارة التعليم العالي: (أ) دعوة إلى تقديم أفكار/مقترحات التصورات مع إجراء تقييم أولي (وجهت الدعوة إلى أصحاب المقترحات التي وقع عليها الاختيار فقط لتقديم اقتراحات كاملة)؛ (ب) ورشة عمل تدريبية بقيادة خبراء دوليين لكتابة المقترحات؛ (ج) بعد الفحص والتقييم الأوليين، وجهت الدعوة لنحو 30 من أصحاب مقترحات التصورات لإعداد مقترحات كاملة قُدمت بالفعل للاختيار النهائي. وبالاستعانة بمزيد من الدعم الفني من فريق البنك الدولي، المبني على العملية الأصلية والمعايير المستخدمة في الدعوة الأولية للمقترحات، تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حاليا على تحسين ووضع المزيد من بروتوكولات التقييم (العملية والمعايير) لاختيار 5–6 مقترحات من بين المقترحات المقدمة والتي سيمولها المشروع المقترح.

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

المكوّن 3: تنسيق ورصد المشروع (المخصصات المقترحة 0.5 مليون دولار)

ستقوم وحدة تنفيذ المشروع التي ستشكلها وزارة التعليم العالي بتنسيق وإدارة العمليات التنفيذية اليومية للمشروع. وستكلف وزارة التعليم العالي (أو تعين) منسقا للمشروع، يكون مسؤولا عن التنفيذ الكامل للمشروع المقترح ويخضع للمساءلة عن ذلك، ويدعمه موظفون مختصون من الإدارات الفنية ذات الصلة التابعة للوزارة في كل مكون فضلا عن موظفي وحدة تنفيذ المشروع الآخرين في مجالات الوظائف الرئيسية مثل الإدارة المالية، والمشتريات، وإجراءات الحماية البيئية والاجتماعية، والرصد والتقييم. وستكون وحدة تنفيذ المشروع مسؤولة عن رصد التقدم في التنفيذ وتقييم النتائج، وإخطار الأطراف المعنية والجمهور بها. وتبعا للمجموعات المستهدفة وطبيعة التدريب، يمكن أن تدير وحدة التنفيذ مباشرة بعض أنشطة بناء القدرات التي يمولها المشروع المقترح.

وبالإضافة إلى هذه المكونات الثلاثة، سيلقى المشروع المقترح دعما من مجموعة من أنشطة المساعدة الفنية الممولة من صندوق استئماني ينفذه البنك الدولي بقيمة مليون دولار. وعلى الرغم من أن الأنشطة المحددة ستناقش بمزيد من التفصيل مع وزارة التعليم العالي خلال إعداد المشروع، فإن بعض أنشطة المساعدة الفنية المقترحة تحتوي على ما يلي: (1) إعداد المشروع في مجالات مثل التقييم التعاقدي، وإطار إجراءات الحماية البيئية والاجتماعية، وإطار النتائج، والتحليل الاقتصادي؛ (2) تسهيل مشاركة الخبراء المتخصصين للمساعدة في إدارة مراكز التميز، والشراكات الدولية، وضمان الجودة والاعتماد؛ (3) وضع بروتوكولات الصناديق التنافسية وإطار العمل المؤسسي استنادا إلى الصناديق التنافسية التجريبية ومساعدة مؤسسات التعليم العالي على تحسين مقترحاتها المختارة للصناديق التنافسية ووضع خطط تنفيذ واقعية؛ (4) تعزيز نظام إدارة المعلومات بتتبع الخريجين؛ (5) العمل التحليلي لدعم وضع السياسات المستندة إلى الشواهد وتصميم إجراءات تدخلية من أجل المزيد من الإصلاحات في قطاع التعليم العالي في المجالات ذات الأولوية للوزارة، مثل التمويل، وضمان الجودة والحوكمة، إلخ.

الإفصاح عن المعلومات للجمهور

ملاءمة المعايير البيئية والاجتماعية

هـ- المعايير الملائمة

ملاءمة المعايير البيئية والاجتماعية		ملائم
المعيار البيئي والاجتماعي 1	تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	ملائم
المعيار البيئي والاجتماعي 10	إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات للجمهور العام	ملائم
المعيار البيئي والاجتماعي 2	ظروف العمالة وإدارة شؤون العمل	ملائم
المعيار البيئي والاجتماعي 3	كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته	ملائم
المعيار البيئي والاجتماعي 4	الصحة والسلامة المجتمعية	ملائم
المعيار البيئي والاجتماعي 5	الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية	غير ملائم حاليا

المعيار البيئي والاجتماعي 6	حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة لموارد الطبيعية الحية	غير ملائم حالياً
المعيار البيئي والاجتماعي 7	الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء	غير ملائم حالياً
المعيار البيئي والاجتماعي 8	الإرث الثقافي	غير ملائم حالياً
المعيار البيئي والاجتماعي 9	الوسطاء الماليون	غير ملائم حالياً

السياسات التشغيلية القانونية

السياسات الوقائية	مفعلة	التفسير (اختياري)
المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية سياسة العمليات 7.50	لا	
المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها سياسة العمليات 7.60	لا	

مُلخَّص فحص المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع محدودة وبالتالي، تُصنَّف المخاطر البيئية على أنها متوسطة. فالمشروع لا ينطوي على أي أشغال مادية قد تنتج عنها أي مخاطر أو تأثيرات بيئية سلبية يمكن أن يكون للمشروع آثار بيئية إيجابية طويلة الأجل من خلال دعم مراكز التميز في الزراعة والصحة والطاقة المتجددة من خلال (1) تدريب العاملين في المستقبل على المعارف المتقدمة وتوعيتهم بالقضايا البيئية وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمعالجتها؛ (2) إجراء البحوث التطبيقية لمواجهة التحديات البيئية في هذه المجالات الثلاثة. والآثار البيئية السلبية محدودة وترتبط بشراء معدات وخدمات مكتبية لتنفيذ البرامج والمقترحات في إطار المكونين 1 و2 مثل أجهزة الكمبيوتر اللوحية وأجهزة الكمبيوتر والكماليات الإلكترونية الأخرى، وطباعة وترجمة الموارد والمواد وغيرها من الوثائق، وتوفير التدريب لمؤسسات التعليم العالي على كتابة المقترحات، وما إلى ذلك. وقد تسفر هذه الأنشطة عن بعض المخاطر على الصحة والسلامة المجتمعية والمهنية، لا سيما التعرض لفيروس كورونا أثناء الأنشطة التدريبية أو في المكاتب. أما الآثار البيئية المتوقعة الأخرى المرتبطة بتركيب واستخدام الأجهزة الإلكترونية فتتمثل في النفايات المتخلفة عند انتهاء التجارب والمعدات التي ينتهي عمرها الافتراضي، وإدارتها والتخلص منها، بالإضافة إلى النفايات غير الخطرة، خاصة الورق المستخدم في ورش العمل، والتدريب والاجتماعات في مختلف مراحل المشروع. ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تطوير القدرات المؤسسية من أجل تحسين قابلية توظيف طلاب الجامعات في المجالات ذات الأولوية للتنمية الوطنية (الزراعة والصحة والطاقة المتجددة). تُصنف المخاطر الاجتماعية لهذا المشروع على أنها متوسطة وتتعلق في المقام الأول بخبرة المقترض المحدودة في إدارة المخاطر الاجتماعية وفقا للإطار البيئي والاجتماعي عبر طائفة من الإجراءات التدخلية الميسرة التي تستهدف المستفيدين بما في ذلك النساء والشباب والفئات الأخرى التي قد تعتبر ضعيفة. وهناك آثار اجتماعية سلبية مباشرة محدودة تترتب على أنشطة المشروع نظرا لأنها لا تنطوي على أشغال مدنية أو استحواذ على الأراضي. أشار الفحص الأولي للمخاطر والآثار الاجتماعية المحتملة للمشروع إلى المخاطر والآثار الاجتماعية غير المباشرة المحتملة التالية: 1) تصور محتمل للإقصاء بين الفئات الضعيفة (النساء، والمعاقون، والشباب، والمجتمعات المحلية الفقيرة، والنازحون) والذي يجب تبديده من خلال ضمان شفافية فوائد المشروع، مثل الحصول على التدريب وفرص العمل والمساندة المالية، 2) استبعاد بعض المستفيدين المستهدفين بسبب ضعف التواصل أو خطط الاتصال، 3) ضعف آلية التظلم التي تعجز عن استقبال ومعالجة المخاوف في الوقت المناسب أو بطريقة سريعة الاستجابة 4)

الإفصاح عن المعلومات للجمهور

المخاطر المتعلقة بظروف العمل والعمال 5) مخاطر الصحة والسلامة المهنية والمجتمعية بسبب التعرض لعدوى فيروس كورونا أثناء أنشطة المشروع. معايير إطار العمل البيئي والاجتماعي ذات الصلة هي المعيار البيئي والاجتماعي 1 الخاص بتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، والمعيار البيئي والاجتماعي 2 الخاص بأوضاع العمل والعمال، والمعيار البيئي والاجتماعي 3 بشأن كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته، والمعيار البيئي والاجتماعي 4 الخاص بالصحة والسلامة المجتمعية؛ والمعيار البيئي والاجتماعي 10 الخاص بإشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات.

مسؤول الاتصال

البنك الدولى

للاتصال: شياونان كاو المنصب: أخصائى تعليم أول

هاتف: 473-8917 بريد إلكتروني: xcao@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

المقترض: وزارة المالية

للاتصال: صلاح حديثي المنصب: مستشار الوزير

هاتف: 9647901915000 بريد إلكتروني: hadeethi.saladin@gmail.com

الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:

الهيئات المسؤولة

عن إدارة التنفيذ: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

للاتصال: إيهاب عباس المنصب : مدير عام الدراسات والتخطيط والمتابعة

هاتف: 9647901915250 بريد إلكتروني: ehab19722002@gmail.com

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف:1000-473 (202)

الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/projects

الإفصاح عن المعلومات للجمهور